

الفصل الثاني: التحديات الداخلية والإقليمية والدولية لمنظمة مجلس التعاون الخليجي

شهدت التجارب التكاملية العربية العديد من العقبات التي كانت سببا في اختيار بعض التجارب وتجميد بعضها، ومجلس التعاون الخليجي هو الآخر لا يخلوا من مثل هكذا عقبات، قد تكون سببا في إعاقه عمله؛ إنما هذه العقبات تعد إلى حد ما أمر وارد حتما، خاصة في منطقة تعاني من مخلفات الاستعمار وهي في طور الانتقال من حياة البداوة والقبيلة إلى أنماط ونظم سياسية واقتصادية متقدمة ترزوا إلى أن تلجها، وفي ظل المتغيرات الدولية والإقليمية خاصة وأن منطقة الخليج تحظى باهتمام وتنافس دولي وإقليمي كبير.

وأبرز التحديات التي تواجه مجلس التعاون إن أردنا حصرها نجدها تندرج ضمن مستويين اثنين، أحدها المستوى الإقليمي والدولي، والمستوى الثاني هو المستوى البيني المتعلق بعلاقات دول الخليج بعضها ببعض.

المبحث الأول: الخلافات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

كغيرها من الدول التي تعرضت للاستعمار الأوربي المباشر، فإن دول الخليج العربي ورثت مشاكل حدودية خلفتها الدول المستعمرة للمنطقة، إذ "تشكل قضايا الحدود بين دول المجلس أحد أهم التحديات التي تواجه تعزيز مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء، إذ أن استمرار مشكلة الحدود لا يهدد العلاقات الثنائية فحسب، بل الاستقرار في المنطقة، ويقود إلى سباق تسلح، كما أنه يفسح المجال أمام التدخلات الخارجية، مما يؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة"¹.

المطلب الأول: طبيعة النزاعات الخليجية البينية.

معظم دول الخليج هي نتاج القرن العشرين، حدودها تم رسمها إلى حد كبير من قبل قوى خارجية والتي بقيت محل خلاف حتى إلى بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

على الرغم من أن معظم الخلافات الحدودية بين الدول الست الملكية وبين الأسر الحاكمة قد سويت على الورق، إلا أنها تعود مرة تلو الأخرى لتذكر بالتأثير السلبي لهذه الخلافات على طبيعة العلاقات فيما بينها، فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "معظمها تواجه أو أنها واجهت حتى الآونة الأخيرة نزاعا حدوديا بریا أو بحريا فيما

¹ عبد الخالق عبد الله، الخليج العربي وفرص وتحديات القرن الواحد والعشرين، ط1، دار قرطاس للنشر، الكويت، ص94.

بينها وقد نشأ هذا بصفة رئيسية عن الطموح في السيطرة على حقول النفط في مناطق لم ترسم حدودها بشكل جيد ونتيجة لخصومات تاريخية متكررة ومن المشاكل القائمة حول ترسيم الحدود في مناطق صحراوية وقبلية¹. ولو أردنا ان نحصر هذه الخلافات الحدودية فإن المقام لا يسمح بالاسترسال في وصفها وتحليلها، لذا سنقتصر على بعض النزاعات لتشابه الباقي الآخر، إلا أننا سنستعين بجدول رقم (2) من أجل تصنيف هذه النزاعات، فالتشابه بين الدول وطريقة رسم حدودها يسمح بتعميم ما نتوصل إليه من نتائج.

الجدول رقم (2) : يوضح أهم النزاعات والخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي

الرقم	النزاع	الأطراف	الفترة
01	حول واحة البريمي	السعودية والامارات العربية المتحدة	1930 - 1974
02	منطقة الزبارة وجزر حوار	البحرين وقطر	1939-2001
03	بئر الخفجي النفطي	السعودية والكويت	2007- إلى يومنا هذا
04	حول منطقة في مضيق هرمز	الامارات العربية المتحدة وعمان	1977 - 1996
05	منطقة صحراء الربع الخالي	السعودية وعمان	1955 - 1990
06	منطقة الخفوس النفطية	السعودية وقطر	1965 - 2001

(من إعداد الطالب)

فمن أبرز الخلافات الحدودية الراهنة والتي لا تزال تشكل عقبة في تنمية العلاقات البينية بين دول الخليج المنضوية تحت لواء مجلس التعاون الخليجي نتطرق إليها من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني: نماذج عن الخلافات الحدودية الخليجية.

أولاً: الخلاف السعودي الكويتي

تحددت حدود الكويت حسب اتفاقية 1913م الإنجليزية العثمانية، ثم تحددت مرة أخرى في اتفاقية العقير 1922م، التي غيرت في الحدود الجنوبية للكويت، بعد هذه الاتفاقية بعشرين عاماً تم عقد اتفاقية صداقة وحسن جوار بمدينة جدة، وبذلك انتهت مشكلة الحدود السعودية الكويتية. أما فيما يتعلق بالمنطقة المحايدة فقد تم تقسيمها في

¹ يؤال جوزنسكي، "التنافس والخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي"، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، 2012/10/21، أطلع عليه بتاريخ: 2018/03/18.

عام 1964م عند منطقة النويصيب*، فصار الجنوب تحت المسؤولية الإدارية للسعودية، والشمال تحت إدارة الكويت، فيما استمر باطن الأرض الذي يحتوي كميات هائلة من النفط مشاعاً، من الخفجي في البحر والوفرة على اليابسة¹.

وقع خلاف في بداية عام 2007م بشأن حقل المنطقة المشتركة ولكنه لم يظهر للعلن، وكانت أساس المشكلة هو أن الكويت لم تكن راضية عن تمديد السعودية لامتياز شركة شيفرون في عام 2009م حتى عام 2039م، وأن السعودية وقعت عقد التمديد دون استشارة الكويت، حاولت السعودية والكويت حل خلافهما أكثر من مرة بهدف إعادة الإنتاج في المنطقة المحايدة، غير أن الخلاف ظهر للسطح في ماي 2015م، وجرى إغلاق حقل الوفرة في 11 ماي 2015م للمرة الأولى لمدة أسبوعين لإجراء أعمال صيانة، ولكن في 27 ماي من نفس السنة قالت متحدثة باسم شركة النفط الأميركية شيفرون إن حقل الوفرة سيظل متوقفاً حين حل المشكلات التي تعوق التشغيل، وكشفت الشركة عن أنها عجزت عن حل نزاعات مع الكويت تتعلق أساساً بحقوق التشغيل².

ثانياً: الخلاف القطري البحري

يعود تاريخ الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين إلى عام 1939م عندما قررت بريطانيا، منح أرخبيل البحرين جزر حوار، التي حولتها البحرين إلى موقع سياحي. لكن قطر لم تعترف بالقرار البريطاني. وقد تطور الخلاف عام 1986م إلى نزاع مسلح لولا تدخل المملكة السعودية لتهدئة الأوضاع. كما حاولت الإمارات العربية المتحدة التوسط لحل النزاع دون نجاح يذكر.

وكانت الدولتان قد قررتا في ديسمبر عام 1999م تشكيل لجنة مشتركة للبحث عن سبل لتسوية نزاعهما الحدودي، إلا أن البحرين أوقفت المحادثات بحجة أن قطر لم تستجب لمطالبها؛ وقد بدأت البحرين دعواها في محكمة العدل الدولية في لاهاي من خلال التأكيد على تعزيز وجودها العسكري في الجزيرة لمنع قطر من احتلالها.

* النويصيب منطقة كويتية محافظة الأحمدية، يقع فيها مركز حدودي لدولة الكويت مع السعودية، ويبعد 103 كيلومترات جنوب العاصمة مدينة الكويت.

¹ ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي، دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص - ص. 68-69.

² تقرير موقع راصد الخليج، "السعودية والكويت حقول النفط الخام والمستقبل" 06/04/2016، تم الاطلاع عليه: 2018/03/12.

وقال ممثل البحرين في محكمة العدل الدولية إن البحرين مضطرة لتعزيز وجودها على جزر حوار لأنها لو لم تفعل ذلك لقامت قطر باحتلالها، في حين دفعت قطر بأحقيتها في المنطقة كونها أقرب إليها جغرافيا من البحرين¹.

وفي 16 مارس 2001م أصدرت المحكمة الدولية قرارا بشأن النزاع الحدودي بين البلدين يقضي بمنح البحرين السيادة على جزر حوار و جزيرة قطعة جرادة، بينما حصلت قطر على السيادة على جزر جنان و حداد جنان والزبارة و فشت الديبل، إلا أن النزاع ما زالت تداعياته تبرز بين الفينة والأخرى بين البلدين كلما شب خلاف بينهما².

هذه النزاعات والخلافات الداخلية بين دول مجلس التعاون الخليجي، انعكست حتى خارج الحدود الاقليمية خاصة بعد الأزمة الخليجية، وتمثلت هذه الخلافات في محاولة كسب نفوذ خاصة في الدول العربية والافريقية، حيث سعت مثلاً السعودية الى استعمال ورقة الحج للضغط على بعض الدول الاسلامية لتأييد موقفها إزاء الأزمة.

ثالثاً: الهيمنة السعودية

من المعلوم أن السعودية هي المكون الأكبر والأقوى في مجلس التعاون، سواء من حيث القوة العسكرية، أو المساحة أو السكان، وحتى الاقتصاد والثقافة، هذا التميز في المنطقة أحدث اختلالاً بين الدول المشكلة للمجلس من حيث نفوذها وعلاقاتها، دفعت السعوديين إلى الهيمنة والشعور بأنها حامي لكل المنطقة، وهو ما خول لها ممارسة الهيمنة على دول مجلس التعاون الأخرى.

غير ان هذه الهيمنة ليس من الضرورة أن تقبلها كل دول المنطقة، في ظل تنامي مفهوم السيادة الوطنية لدى دويلات الخليج وسعيها لفرض وإظهار مظاهر هذه السيادة، وقد برز خروج الدول المنضوية تحت لواء منظمة التعاون الخليجي من الهيمنة السعودية في العديد من المحطات خاصة بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي، حيث انتهجت بعض الدول مثل قطر سياسة خارجية تجاه بعض الحالات معارضة تماماً للسياسة السعودية خاصة في دعم الحراك الشعبي ضد الأنظمة الشمولية في المنطقة العربية.

¹ تقرير ، موقع الي بي سي، تاريخ النزاع بين البحرين وقطر، موقع الي بي سي الإلكتروني، 2016/03/01، تم الاطلاع عليه: 2018/03/12

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_1225000/1225089.stm

² قرار صادر عن محكمة العدل الدولية ، ملف رقم: 133، بتاريخ 2001/03/16، قضية: تعيين الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بين قطر والبحرين (قطر ضد البحرين)، موجز الاحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1997 – 2002 . ص 176.

إلا أن القطرة التي أفاضت الكأس وأوضحت بشكل جلي الهيمنة السعودية في المنطقة هي الأزمة الخليجية الراهنة، التي وصلت إلى حد حشد الدعم من أجل إخضاع قطر التي قلنا مسبقاً أنها خرجت من الهيمنة السعودية، ووصل بها الحد إلى محاصرة قطر وإغلاق حدودها معها.

هذه الهيمنة برزت جلياً في منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومؤسساتها، حيث أن معظم مؤسسات المنظمة تقع مقراتها في السعودية.

بيد أن رؤية أعضاء مجلس التعاون الخليجي الى تطور المنظمة من التعاون الى الاتحاد من دولة الى اخرى مختلفة، بناء على مصالح كل دولة فرواهم مبنية على الظروف الدولية والاقليمية لكل دولة على حدى، إضافة إلى الظروف الداخلية المبنية إما لتخوف من الهيمنة أو لدواعي الارتباطات الاقليمية؛ فعلى سبيل المثال ترى سلطنة عمان أن السبب الرئيسي لطرح مشروع الاتحاد الخليجي في قمة دول مجلس التعاون في ديسمبر 2013م هو التصدي لإيران بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بين إيران وأعضاء مجلس الأمن الدائمون وألمانيا.

المطلب الثالث: الخلافات البينية داخل المنظمة

إضافة إلى النزاعات البينية ونزاعات الحدود، والهيمنة السعودية المرفوضة من بعض الدول والمقبولة على مضمض من آخرين، فإن جملة من التحديات تواجه عمل المجلس في إطار مواجهة العائقيين السابقين؛ المجلس كمنظمة اقليمية مطالب باحتواء أو حل الازمات البينية بين الدول الأعضاء ومواجهة هيمنة بعض الدول على المنظمة وعلى الدول الصغيرة أو الضعيفة في المنطقة، لأن أي عجز في واجهة هذه الأزمات يدفع بالدول المتضررة إلى فقدان الثقة في المنظمة.

والمجلس يتوفر على بعض الآليات والأدوات التي يجب تفعيلها، مثل: هيئة فض النزاعات التي تعنى بحل الخلافات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء في المنظمة، حيث تختص الهيئة بالنظر فيما يحيله المجلس الاعلى اليها من منازعات بين الدول الأعضاء او خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي للمجلس.

تعتبر هيئة تسوية المنازعات في مجلس التعاون الخليجي هيئة مؤقتة تشكل بناء على قرار من المجلس الاعلى في كل حالة على حدة، بحسب طبيعة الخلاف استنادا الى المادة العاشرة من النظام الأساسي لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية¹.

¹ مانع جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص. 269

رغم أن النظام الأساسي أولى أهمية خاصة لهيئة تسوية المنازعات، إلا أنها لم تفعل خلال مسيرة المجلس التي تتجاوز ثلث قرن، إذ "لم يكن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دور نشط في تعزيز أطر حل النزاعات الحدودية، أو وضع سياسة لتثبيت الإطار السائد لأراضي الدول، وقد حددت المادة العاشرة من ميثاق مجلس التعاون مسؤوليات "لجنة حل المنازعات" التابعة له، ولكن لا يوجد أي دليل يوحي بأن اللجنة قد التقت لتسوية أي نزاع حدودي بين الدول الأعضاء"¹.

الجدير بالذكر أن هذا الجهاز لم ينجح في إنجاز أي عمل في إطار فض النزاعات البينية لسبب بسيط هو أنه ظل حبراً على ورق، "والملاحظ أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و على رأسها السعودية حاولت ألا تحيل المشكلات الحدودية إلى المجلس للتعامل معها بشكل رسمي، فقد وجد أنه من غير المفيد السماح لمجلس التعاون للقيام بدور في نزاعها مع الكويت على وضع جزيرتي قروه وأم المرادم في الجزء الشمالي من الخليج، وقد تم التعامل مع حادثة خافوس "بين قطر والسعودية" عن طريق الوساطة المصرية، وبالمثل فإن التوصل للاتفاقيات الحدودية بين عدد من الدول الأعضاء (بين الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان 1993م، وبين السعودية وعمان 1991م، وبين السعودية والإمارات العربية المتحدة 1993) ليس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أي فضل فيها على أي مستوى رسمي"².

ومن ثم أصبح مجلس التعاون لدول الخليج العربية عاجزاً عن حل الخلافات بين دوله، ناهيك عن الخلافات بين أعضائه والمحيط الإقليمي والدولي، ويرجع هذا إما لطريقة عمل هيئة فض المنازعات في المجلس، أو بسبب الهيمنة السعودية عليه.

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية والدولية

المطلب الأول: علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بالمحيط الإقليمي

إن من بين القوى الإقليمية التي لها تأثير مباشر في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج خصوصاً، هي إيران وتركيا والدول العربية، وإن شئنا أن نعود إلى الحقائق الأساسية في الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، فإنه بات مستقراً في مختلف الدراسات أن للشرق الأوسط ثلاث أعمدة وركائز هي: إيران وتركيا ومصر نسبة إلى الموقع

¹ ريتشارد سكوفيلد وآخرون، أمن الخليج العربي في القرن الواحد والعشرين ترجمة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1، الإمارات، ص. 133.

² المرجع نفسه، ص - ص 133 - 134.

الاستراتيجي وعدد السكان ومصادر الثروة المتميزة والرصيد التاريخي المعتبر، وأعمدة الخليج ينظر على أنها أيضا ثلاثة هي: إيران والعراق والسعودية¹.

إذا القوى الاقليمية الأكثر ارتباطا بشكل أو بآخر بمجلس التعاون لدول الخليج العربية هي إيران وتركيا والوطن العربي، التي ستناولها في النقاط التالية:

أولا: العلاقات الخليجية الإيرانية

من الملاحظ أن الخلاف الإيراني الخليجي ازدادت حدته في السنوات الأخيرة خاصة في ظل الأزمة اليمنية، لكن هذا الخلاف هو خلاف قديم يتجدد بين الفينة والأخرى، ويرجع ذلك الى الأطماع الإيرانية في المنطقة التي لا تكاد تختفي حتى تظهر مجددا، آخذة في ذلك نمطا جديدا وفق التطورات والمتغيرات على الساحة الدولية والاقليمية.

فالأطماع الإيرانية "ورغبتها في السيطرة على المنطقة من أبرز التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون، وذلك بسبب نزعة إيران التوسعية وتوجهاتها النووية وتشجيعها للتطرف الديني وإثارتها للأقليات الشيعية ضد حكومات دول مجلس التعاون لخلق حالة من التوتر وزعزعة الاستقرار في المنطقة"².

والواقع أن هناك عدة نقاط خلافية بين دول مجلس التعاون وإيران أهمها:

- ✓ الخلاف حول مشكلة الجزر الثلاث بين إيران والإمارات العربية المتحدة، حيث باءت كل محاولات دول المجلس الساعية لاسترجاع الجزر بالفشل بسبب رفض إيران كل الحلول المقترحة من دول المجلس، إضافة إلى الادعاءات الإيرانية حول تبعية بعض مناطق الخليج لإيران مثل مملكة البحرين.
- ✓ الخوف من تنامي القدرات العسكرية الإيرانية إضافة إلى البرنامج النووي الإيراني، وهو أمر يثير مخاوف دول مجلس التعاون لما يحدثه من خلل في التوازن العسكري لصالح إيران، إضافة إلى التقارب الغربي الإيراني الذي توج بالاتفاق النووي الإيراني مع الدول الغربية المبرم 23 نوفمبر 2013م بين إيران ودول (1+5) والذي رحبت به دول مجلس التعاون الخليجي في البداية باعتباره يمثل حلا سلميا للأزمة النووية الإيرانية³. إلا أن بعض دول مجلس التعاون (السعودية والإمارات العربية المتحدة) تسعى جاهدة إلى دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانسحاب من هذه الاتفاقية، وعدم رفع العقوبات المفروضة عليها.

¹ فهمي هويدي ، العرب وإيران وهم الصراع وهم الوفاق، ط1 دار الشروق للنشر، مصر 1991، ص15

² عبد الفتاح علي سالم الرشيدان، الامن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر 2015، ص63

³ محمود محمد عبد الغفار، أمن الخليج في ظل الاتفاق النووي، دراسات، المجلد 1 العدد 1، 2014، ص.88

✓ التهديدات الإيرانية المتكررة بإغلاق مضيق هرمز في حال تعرضها لاعتداء من أي دولة، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على التجارة الدولية وأمن الطاقة العالمي. "ونظرا لارتباط اقتصادات دول المنطقة بالنفط، فإن أي احتمال لإغلاق المضيق سوف يؤثر بالسلب على الصادرات النفطية لدول الخليج، ومن ثم الأمن القومي الخليجي"¹.

✓ الخلاف حول الموقف من وجود القوات الأجنبية في منطقة الخليج، حيث ترفض إيران هذا التواجد وتدعو دول مجلس التعاون إلى التعاون معها لإرساء الأمن والاستقرار في المنطقة².
إلا أن الخلاف الإيراني الخليجي ليس بنفس الحدة مع جميع دول مجلس التعاون، فقد تباينت العلاقات بين التعاون والتصادم وفقا لمصالح الدول، فنجد مثلا أن هناك حجم هائل من الاستثمارات ورؤوس الاموال التي تستثمرها إيران في دول المجلس وخاصة في الامارات العربية المتحدة، اذ تعد شريكا رئيسيا وسوقا كبيرة لدول المجلس، حيث يوجد على الأقل 450 ألف إيراني يعمل في دبي وما لا يقل عن عشرة آلاف شركة إيرانية.

أما عمان فقد ساهمت بشكل غير مباشر في الوصول إلى اتفاق جنيف بشأن البرنامج النووي الإيراني من خلال استضافتها لاجتماعات سرية بين قادة أمنيين أمريكيين ونظراءهم الإيرانيين مما مهد الطريق أمام نجاح الطرفين في عقد اتفاق جنيف³؛ كما تربطها - عمان - علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع إيران كما أنهما تشرفان على الملاحة في مضيق هرمز.

أما قطر وإيران فترتبطان بعلاقات سياسية واقتصادية وثقافية وحتى عسكرية وثيقة، وتتعاون معها منذ عقود رغم الحصار والمقاطعة الدولية المفروضة على إيران، وقد شهدت تطورا هاما في ظل الأزمة الخليجية، حيث بعد فرض الحصار على قطر من طرف السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر، وجدت قطر في إيران البديل الأمثل للتخلص من تبعات الحصار.

بينما العلاقات الإيرانية السعودية فقد اتسمت العلاقات بين البلدين بالاحتقان الشديد وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أكثر من مرة منذ 1943م، وتواصل هذا التشنج المستمر في العلاقات إلى غاية العام 2011م عندما اشتد الصراع في سوريا واليمن وتحوله إلى حروب طاحنة، حيث لا تزال العلاقات السعودية الإيرانية

¹ عفيفي جميل، "مضيق هرمز.. ورقة التهديد الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، 27-12-2017، تم الاطلاع عليه 2018/03/18

<http://www.siyassa.org.eg/News/15458.aspx>

² عبد الفتاح علي سالم الرشدان، مرجع سابق، ص 66-67

³ المرجع نفسه.

تعاني من التباين والتناقض الكبير في الرؤى والمصالح؛ وقطعتها السعودية مجددا في مطلع 2016م بعد الهجوم على البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران¹.

أما البحرين فلا تعدو أن تكون سياستها سواء تجاه إيران أو القضايا المتعلقة بالمنطقة متطابقة مع السياسة السعودية، وقد لوحظ ذلك جليا في العديد من القضايا منها الأزمة الخليجية الراهنة، إلا أنها - العلاقة - لا تخلو من التعاون في كثير من المجالات خاصة منها الاقتصادية؛ بيد أن التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية البحرينية بلغ أوجه في ظل الأحداث التي شهدتها البحرين ضمن ما يعرف بالربيع العربي.

ويمكن إذا حصر طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران في ثلاثة مستويات، مستوى التعاون الذي تمثله دولتي قطر وعمان ومستوى التعاون الحذر الذي تمثله الكويت ومستوى التصادم الذي تمثله السعودية والإمارات والبحرين. إلا أن كل دول مجلس التعاون لها علاقات تختلف من دولة إلى أخرى.

وعلى الصعيد العمل الجماعي وتنسيق السياسة الخارجية لدول المجلس في ما يخص العلاقة مع إيران فإن المنظمة لم تكن قادرة على صياغة سياسة خارجية موحدة اتجاه إيران، وهذا بسبب التباين الواضح بين دول المجلس، فلم تكن قادرة على مواجهة التهديد الإيراني بكل مستوياته إلا عبر تنسيقات خارج المجلس أو عبر تحالفات إقليمية ودولية خصوصا الأمريكية.

ثانيا: العلاقات الخليجية التركية

غلب على السياسة الخارجية التركية قبل مطلع الألفية التماهي مع السياسة الغربية تجاه الإقليم، وإغفال العمق العربي الإسلامي، وضعف دور تركيا الإقليمي، حيث لم تشهد العلاقات العربية التركية تطورا مع الدول العربية إلا في ظل تطور العلاقات العربية بالدول الغربية التي تدرج في سياسة الهيمنة الغربية على المنطقة ومقدرات شعوبها.

لم تكن تركيا بإرثها الحضاري وخاصة الإسلامي منه، بعيدة عن منطقة الخليج العربي، فقد اهتمت تركيا بتطوير علاقتها بدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا منذ العام 2002م. وجاء هذا الاهتمام في إطار السياسة الخارجية التركية التي انتهجها الحزب في الانفتاح على المحيط الإقليمي

¹ وليد بليلة، العلاقات الإيرانية السعودية: بين التحالف والصراع، موقع إضاءات، 2016/12/25، تم الاطلاع عليه: 2018/04/14.

الذي تربطه بتركيا روابط تاريخية وثقافية مختلفة، بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية كحاجة تركيا لتأمين الطلب المحلي المتزايد من المشتقات النفطية التي تستورد ما يزيد على (90%) منها من الخارج.¹

هذا إلى جانب الرغبة في استقطاب الاستثمارات الخليجية إلى تركيا وكذلك تمكين الشركات التركية من بعض الفرص الاستثمارية في دول الخليج العربية بالإضافة إلى إيجاد أسواق جديدة للمنتجات التركية كما أن هناك رغبة تركية في لعب دور أمني في الخليج إذ ترى تركيا أن الآلية المثلى لتحقيق الأمن في منطقة الخليج تكمن في بناء توازن إقليمي بمساعدة القوى الكبرى.

وقد انضمت دول الخليج العربي إلى مبادرة إسطنبول التي طرحها حلف الناتو عام 2004م، تضمنت تصور الحلف وتركيا لحفظ الأمن في منطقة الخليج العربي، ويتمثل جوهرها في عقد اتفاقيات ثنائية بين الحلف والدول الخليجية الست لتحقيق جملة من الأهداف المعلنة أبرزها مكافحة الإرهاب ومكافحة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد وقعت الدول الخليجية عدا السعودية وعمان على الانضمام للمبادرة رغم إقرارها بوجود جوانب إيجابية فيها، كما أن المبادرة تتضمن في مراحلها اللاحقة دعوة كافة دول الشرق الأوسط التي ترغب بالتعاون مع الحلف في هذا المجال هذا على الصعيد التركي أما على الصعيد الخليجي فهناك جملة من الأسباب جعلت دول الخليج العربي أكثر قبولاً لدور تركي متنام على الساحة الإقليمية، من أبرزها حالة الفراغ التي خلفها احتلال العراق وسقوط نظامه السياسي عام 2003م مما أحدث اختلالاً في التوازنات الإقليمية يصب لصالح النفوذ الإيراني مما جعل دول الخليج تعزز علاقتها بتركيا لتحجيم الصعود الإيراني وإحداث توازن معه إلى جانب حالة النمو الاقتصادي التي شهدتها تركيا منذ العام 2002م، مما جعل من البيئة الاستثمارية في تركيا جاذبة للمستثمرين الخليجيين وكذلك الحاجة الخليجية لتأمين حاجاتها الغذائية من المنتجات التركية ذات الفائض الإنتاجي الكبير.

ويعد العام 2008م نقطة تحول بارزة في العلاقات التركية الخليجية نتيجة توقيع الجانبين مذكرة تفاهم للشراكة الاستراتيجية على هامش اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بمدينة جدة السعودية.²

ومما لا شك فيه أن أحداث الربيع العربي وما أفضت إليه من إحداث تغيرات جذرية في الوضع الإقليمي، قد مثلت بداية مرحلة جديدة في العلاقات الخليجية التركية، فمن ناحيتها دعمت دول مجلس التعاون الخليجي الإطاحة بالأنظمة العربية في كل من ليبيا واليمن وسوريا، هذا الدعم الذي يصب في إطار محاولة هذه الدول توسيع نفوذها في

¹ بكر محمد البدور، "العلاقات التركية الخليجية" موقع ترك برس، 11 ماي 2017، اطلع عليه: 2018/04/14.

² المرجع نفسه.

المنطقة، من جانبها أيضا دعمت تركيا هذا التحرك الشعبي المطالب بتغيير الأنظمة السياسية وحق الشعوب في الديمقراطية والمشاركة السياسية¹.

بيد أن العلاقات بين الدول الخليجية وتركيا شهدت نقلة نوعية وتمايزا بعد أحداث الربيع العربي، فلفترة وجيزة عادت العلاقات الدافئة بين السعودية وتركيا في بدايات تولي سلمان بن عبد العزيز للحكم، بعد وفاة أخيه الملك عبد الله ، فباستثناء الفترة التي كان فيها ولي العهد السعودي محمد بن نايف في منصبه فإن العلاقات عرفت بعدها تشنجا كبيرا ، وتحاملا على السياسة التركية في المنطقة العربية ترجمتها التصريحات المصرية خصوصا حول رفض الدور الذي كانت تلعبه تركيا.

فلا ريب أن العلاقات السعودية الإماراتية - التركية تشهد حاليا بينا واسعا في مقابل متانة العلاقات القطرية التركية، في حين تبقى علاقات عادية بين كل من عمان والكويت.

ثالثا: العلاقات الخليجية العربية

منذ تأسيس الجامعة العربية كمنظمة اقليمية تضم كل الدول العربية والعلاقات العربية بين مد وجزر تتقاذفها الإيديولوجيات والبيئة الشخصية للحكام العرب ، فقد شهدت المنطقة العربية بروز تكتلات دون اقليمية جاءت كرد فعل على تأزم العلاقة بين الدول العربية ومن بين هذه التكتلات مجلس التعاون لدول الخليج العربية².

ويمكن توصيف العلاقات العربية الخليجية في هذا الإطار المتأزم وبالضبط بعد احتلال العراق للكويت حيث تباينت هذه العلاقات بين التناقض الايديولوجي والتنافر الشخصي بين الحكام في ظروف اقليمية ودولية تعصف بالمنطقة وقد تأثرت هذه العلاقات بكثير من الازمات والقضايا منها القضية الفلسطينية والعلاقات العربية الايرانية واحتلال العراق للكويت وغيرها من القضايا.

إلا أن العلاقات العربية الخليجية شهدت منحى آخر في إعادة صياغة التحالفات البينية والقطرية في ظل التحديات التي أفرزتها أحداث الربيع العربي، حيث تأثرت هذه العلاقات بما أفرزته هذه الأحداث، فإن كانت هذه الأحداث قد أحدثت شرخا في البيت الخليجي فكيف بالبيت العربي.

فإن كانت الفترة السابقة للتغيير الحاصل في المنطقة قد شهدت نوعا من الجمود في طبيعة العلاقات السياسية فإن المستقبل يبشر بفترة تتداخل فيها العلاقات بين النظم السياسية الجديدة ودول مجلس التعاون الخليجي لا سيما في

¹ سامية بيبس، الحوار الاستراتيجي التركي- الخليجي ومستقبل أمن المنطقة، مجلة شؤون عربية ، القاهرة، ص168.

² عبد الواحد مشعل، "العلاقات الخليجية العربية الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة آراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد 94 جوان 2012، ص. 22.

الجانب الاقتصادي أما الجانب السياسي فسيؤطر بنوع جديد من العلاقات سيما في إطار جامعة الدول العربية كمنظمة حاضنة للدول العربية أو بصورة مباشرة من خلال العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون والدول العربية¹. وقد تباينت العلاقات الخليجية العربية من دولة إلى أخرى سواء في تعامل الدول الخليجية مع هذه الدول منفردة أو عبر الجامعة العربية، حيث تتحكم المصالح في هذه العلاقات بعيدا عن التكتل والتكامل الاقليمي.

المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية الراهنة وأثرها على مجلس التعاون الخليجي.

المنطقة العربية عموما ومنطقة الخليج في القلب منها تتأثر بجملة من الأحداث الراهنة، فهي تؤثر فيها وتتأثر بها صعودا وهبوطا، تتأثر بها على مستوى الشعوب والدول ومنظمة العمل فوق القومي؛ فكان لزاما على حكومات الخليج كغيرها من الحكومات أن تتعاطى مع هذه الأحداث وفق قواعد تقودها إلى حماية شعوبها وقيمها، ودولها ومكتسباتها وحماية علاقاتها البينية من أي انعكاسات قد تهدد هذه العلاقات. ولعل أبرز الرهانات الحالية التي تواجه دول الخليج ومنظمة العمل الخليجي المشترك هي ثلاثة مسائل مترابطة بعضها ببعض حتى لا تكاد تفصل إحداها عن الأخرى، كما تصعب من مهمة صانع القرار الخليجي من اتخاذ القرار الأنسب من هذه القضايا المتسارعة والمتشابكة، فهذه المسائل الثلاث هي:

أولا: أحداث الربيع العربي

في الآونة الراهنة يواجه مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التحديات والرهانات الإقليمية الناجمة عن تداعيات ما عرف بثورات الربيع العربي التي بدأت وأرخ لها بالأحداث الأولى التي وقت في تونس أواخر شهر ديسمبر عام 2010م وامتدت للعام 2018م لتطيح بالرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" واشتدت تلك الموجة من الثورات فقادت بعض الدول والحكومات العربية إلى استصدار حزم من الإصلاحات القانونية والدستورية في دول مثل (المغرب الأقصى، والأردن، وعمان) بينما قاومت دول أخرى تلك الموجة من الأحداث فدخلت بلدانهم في دوامة من العنف والعنف المضاد مثل (سوريا، واليمن، وليبيا) بينما شهدت دول أخرى انتكاسات وتراجع واضح في المكتسبات الديمقراطية.

¹ محمد وائل القيسي، العلاقات الخليجية العربية الحاضر وآفاق المستقبل مجلة آراء، مركز الخليج للأبحاث العدد 94 جوان 2012، ص. 50.

شكلت جملة هذه الاحداث مرحلة فارقة في تاريخ المنطقة خصوصا منطقة الخليج العربي حيث اختلفت دول مجلس التعاون في تعاطيها مع هذه الأحداث على مستويات مختلفة بين تلك الدول المتحفظة، وتلك التي تعاطت معها سلبا أو إيجاباً¹؛ غير أن هذه الأحداث ما لبثت أن ولجت دول الخليج خصوصا في البحرين وعمان.

أحداث الربيع العربي كانت لها تداعيات كبيرة على علاقات دول المجلس البينية باعتبار تعاطيها المختلف من دولة عربية إلى أخرى، ولنأخذ بعض النماذج التي تجسدت فيها هذه الخلافات:

أ - الأحداث في مصر: بدأت هذه الأحداث عقب أحداث تونس مباشرة وتوجت بتنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم لصالح المجلس العسكري الذي أشرف على انتخابات برلمانية ورئاسية أسفرت عن تولي جماعة الإخوان المسلمين للحكم إلى غاية انقلاب الجيش على هذه الديمقراطية الوليدة.

ودول الخليج بدورها تعاطت من زوايا مختلفة بهذا الشأن، ففي المرحلة الأولى للأحداث دعمت قطر عن طريق قناة الجزيرة المطالب الشعبية منذ بدايتها، كما دعمت حزب التنمية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين ودعمت الرئيس مرسي²؛ بينما حذت الإمارات الاتجاه المعاكس فقد دعمت حسني مبارك إلى آخر لحظة، كما دعمت حركة الجيش التي قادت إلى الانقلاب على حكم مرسي، السعودية لم يكن موقفها يختلف عن الإمارات فقد دعمت مبارك كما دعمت انقلاب الجيش.

بينما دول عمان والكويت فقد التزمت الحياد إلى درجة ما خاصة في بداية الأحداث. غير أن الاختلاف في التعاطي مع الشأن المصري أدى إلى اتساع الهوة بين السعودية وقطر ، فقد دعمت السعودية انقلاب الجيش بينما آوت قطر كل الفارين من مصر من الإسلاميين الذين تم تصنيفكم كإرهابيين في مصر والسعودية والإمارات، هذا التباين أحدث شرخا عميقا جدا سيؤثر لاحقا في علاقة هذه الدول بعضها ببعض مما يهدد كيان العمل العربي المشترك وفي الصميم منه منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ب - الأحداث في سوريا: سوريا هي الحلقة الخامسة في سلسلة أحداث الربيع العربي، فالنظام السوري يرتبط عقائديا بإيران كون عائلة بشار الاسد هي عائلة من الأقلية العلوية الشيعية، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الحزب الحاكم في سوريا إنما هو الشق السوري من حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان يتبنى إيديولوجيا مناهضة للملكية وللنظم المحافظة التي كانت تنزعها السعودية في فترات سابقة.

¹ علي محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الجديد، ط 1 ، دار القلم، لبنان ، 2013 ، ص . 185.

² المرجع نفسه، ص. 217.

فقد أجمعت دول الخليج عموماً على دعم الحركة الاحتجاجية في سوريا ، وهذا للعداء التاريخي الموجود بين النظم الملكية العربية ونظيراتها الجمهورية والقومية، فلم يكن هناك خلاف واضح حول الأزمة السورية، إذ أن العدو هو واحد وهو النظام السوري ممثلاً في التيار القومي البعثي.

إنما ظهر الخلاف في دعم الحركات التي كانت تقود العمل المسلح ضد نظام بشار، فقطر وبناء على المعطيات التي كانت تتوفر لديها وإدراكها لطبيعة الصراع في المنطقة فقد دعمت كل الحركات المسلحة المرتبطة بالتيارات الإسلامية عموماً، خصوصاً تيار الإخوان، أو تيار السلفية الجهادية، فقد دعمت قطر جبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة التي هي في الأخير على عداء مستمر مع السعودية؛ بينما دعمت السعودية والإمارات الجيش السوري الحر الذي يتكون أساساً من ضباط وجنود سوريين فارين من الجيش العربي السوري ، أي أنهم في الأصل جنود نظاميين يطلبون وضعاً سياسياً معيناً، قد يكون صلحاً مع نظام بشار على قواعد متفق عليها تحفظ مصالح جميع الأطراف المتنافسة، بينما الحركات التي تتلقى دعماً من قطر إنما هي في أغلبها حركات راديكالية تطلب إنهاء لحكم حزب البعث المجسد في نظام بشار الأسد، ومن هنا يكمن الخلاف خاصة في ظل الصدامات التي تحدث بين الفينة والاخرى بين الحركات الجهادية المدعومة من قطر، والجيش الحر المدعوم من طرف السعودية والإمارات وهو ما يعني أن هناك صداماً غير معلن بين قطر من جهة ، والسعودية والإمارات من جهة أخرى.

هذا ما سيؤثر لاحقاً في علاقة هذه الدول فيما بينها، وكيف سينعكس ذلك على العمل البيني المشترك والأثر السليبي لهذا التباين على مجلس التعاون الخليجي.

ج - الأحداث في اليمن: اليمن من أولى الدول العربية التي تأثر بموجة ثورات الربيع العربي، إذ أن الصدام وقع مبكراً بين الشباب اليمني الثائر ونظام علي عبد الله صالح، لكن وبعد سفك كثير من دماء الشباب الثائرين توصل الفرقاء في اليمن بعد عدة وساطات أممية وعربية إلى وضع أفضى إلى عزل علي عبد الله صالح وانتخاب "عبد ربه منصور" رئيساً لليمن¹، لكن سرعان ما دخل الحوثيون على خط الأحداث واستولوا على العاصمة صنعاء بعد تحالفهم مع قوات علي عبد الله صالح، وفرار الرئيس عبد ربه منصور إلى عدن المدينة اليمنية الجنوبية فأدخل هذا الوضع البلاد في دوامة ووضعية دستورية غير شرعية إذا أصبح في اليمن حكومتان ، الأولى في مدينة عدن، وهي الحكومة التي تحظى بالشرعية الدولية، والثاني هي حكومة صنعاء التي يقودها الحوثيون وهي تحظى بدعم واعتراف إيرانيين. فهذه الأحداث عجلت بإعلان السعودية عن تحالف يضم دولاً عربية للدفاع عن الشرعية التي اغتصبها الحوثيون، وأبرز حلفاء

¹ عادل الصلوي، انخيار الوساطة الخليجية يضع اليمن مجدداً أمام الخيار المر، مركز الخليج للدراسات، 2011/05/24، أطلع عليه في: 2018/04/18.

السعودية في تلك المرحلة هم الإمارات وقطر ، لكن وبسبب الأزمة الخليجية التي سنفصل فيها لاحقا فقد تم استبعاد قطر من هذا التحالف، وهو ما يؤثر على عمق الخلاف بين بعض الدول الخليجية ، فاستبعاد عضو من مثل هذا التحالف قد يقود إلى استبعاده من مجلس التعاون وهو مؤشر خطير على عمل المنظمة.

لا شك أن هذه التحديات المتسارعة تمثل أهم التطورات التي شهدتها المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط على العموم، لا سيما فيما يتعلق بتبعات ما بات يصطلح عليه بالربيع العربي، ومن بين أبرز التحديات التي تشكل رهانا أمام تطور منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن التباين في التعامل مع أحداث الربيع العربي يشكل تحديا لمنظمة التعاون لدول الخليج العربية، فبعد بداية الأحداث برزت الاختلافات الخليجية إلى الساحة عبر سياسات سلكتها دول الخليج في تعاملها مع هذه الأحداث.

ثانيا: التوسع الإيراني

تحدي التمدد الإيراني في المنطقة العربية عبر ما يعرف بالهلل الشيعي، بعد سيطرته على العراق سياسيا، والتحالف القديم الجديد مع النظام السوري وحزب الله في لبنان، إضافة الى تدخله في الأزمة اليمنية عبر دعم الحوثيين في محاولة السيطرة على اليمن، وقد تكررت تصريحات المسؤولين الإيرانيين في هذا الشأن بان ايران أصبحت تسيطر على أربع عواصم لدول عربية هي: اليمن ولبنان وسوريا والعراق، إضافة الى هيمنتها على الأحزاب السياسية الشيعية في دول الخليج خاصة في البحرين والكويت، هذا من شأنه أن يشكل تهديدا لدول مجلس التعاون التي لم تستطع التعامل مع السياسة الإيرانية في المنطقة عبر المنظمة الخليجية التي من المفروض أن تكون السياسة الخارجية للدول المنضوية تحت لواءها متقاربة تجاه التحديات التي تشكل تهديدا لها، إلا أن هذه الدول تتعامل مع مشكلة التمدد الإيراني كل على حدى وفق مصالحها بعيدا عن المنظمة، هذا ما شكل تضاربا في سياسة دول المجلس بين رافض وممتعض وبين غير مبال بالطموح الإيراني في المنطقة ولا يرى فيه خطرا او تهديدا لمصالحه الوطنية وحتى القومية.

إن الخلاف الخليجي الإيراني موجود سلفا في المنطقة، لكن ما جعله يستشري هو تفاعله مع أحداث الربيع العربي، وهو ما يربط الأحداث بعضها ببعض، ويجعلها تؤثر في بعضها.

فإيران تتواجد بقوة في المنطقة، ولا يمكن عزلها أو الهيمنة عليها أو احتواء سياساتها في ظل تشتت القرار السياسي العربي عموما والخليجي بالخصوص¹.

¹ صباح الموسوي الأحوازي، متركزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية، مجلة البيان، العدد 307، فيفري، 2013.

وإيران باعتبارها قوة إقليمية فهي تسعى إلى تحقيق جملة من المصالح، فإن كان الخليجيون يبحثون عن الأمن والرفاه، فإن الإيرانيين يزيدون عن هذين الهدفين مطلباً آخر يشكل أكبر خطر قد يهدد دول الخليج، وهو بعث المجد الفارسي والمطعم بالعقيدة الشيعية الإمامية.

وإيران تسيطر سلفاً على عاصمتين عربيتين هما بغداد وبيروت، إضافة إلى دمشق وصنعاء بعد أحداث الربيع العربي؛ فهذا التوسع الجغرافي قد يجد نظيراً له في نفوس أعداد كبيرة من العرب المعتنقين للمذهب الشيعي في منطقة الخليج العربي، فإيران لم يكن لها أن تسيطر على بيروت لولا حزب الله الشيعي العربي، ولا بغداد لولا الشيعة العرب في العراق، ولا صنعاء لولا الشيعة الحوثيين العرب في اليمن، ولولا العلويين الشيعة العرب في سوريا، هذا الأمر يشعر الدول الخليجية بأن التوسع الإيراني يشكل خطراً وشيكاً على دولهم وهي في جملتها تضم مواطنين شيعة خليجيين، فما المانع من أن يتكرر الأمر في السعودية أو البحرين.

فالسعودية والبحرين أكثر بلدين قد يتعرضان للاختراق الإيراني بحكم أنهما تضمّان أقلية شيعية في السعودية وأكثرية شيعية في البحرين، هذين البلدين هما أكثر دول الخليج نفورا من إيران كما أنهما أكثر دول الخليج استشعاراً للخطر الإيراني.

في المقابل قد تسعى سلطنة عمان إلى توثيق علاقاتها مع إيران، شأنها شأن دولة قطر التي توثق علاقاتها الإقليمية مع قوى إقليمية تختلف في رؤاها مع جيرانها السعوديين والبحرينيين، خصوصاً إيران.

فدول الخليج بين من يوثق صلاته بإيران، ومن يرى فيها خطراً وشيكاً فقدت الثقة بينهم مما يهدد كل مؤسسات وقواعد العمل الخليجي المشترك، ويهدد وجود الإطار القانوني والمؤسسي لهذا الجهد.

ثالثاً: الأزمة الخليجية

لم تكن الأزمة الخليجية وليدة لحظتها، إنما كانت نتاجاً لتطور الخلافات البينية بين الدول الأعضاء في منظمة مجلس التعاون، وللسياسات المتضاربة إزاء المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، خاصة بين السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، فقد شهدت العلاقة بين الجانبين العديد من الأزمات التي كانت نتيجتها الأزمة الخليجية.

غير أن المؤشر الأول لتأزم الوضع بدأ في مارس 2014م حينما سحب كلا من السعودية والبحرين والإمارات سفرائها لدى قطر بسبب ما وصفوه بعدم التزام الدوحة بمقررات تم التوافق عليها سابقاً بمجلس التعاون الخليجي¹

¹ تقدير موقف، تأثيرات الخليج على التوازنات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/10/20، اطلع عليه: 2018/03/18.

ويعتقد أن أبرزها هو الموقف القطري من انقلاب 3 جوان في مصر ودعم دولة قطر لثورات الربيع العربي وعلاقات حكومة قطر مع جماعة الإخوان المسلمين و التعاطي الإعلامي لقناة الجزيرة مع بعض الأحداث، في نوفمبر 2014م أعلن عن عودة سفراء الدول الثلاث إلى الدوحة.

لكن سرعان ما عاد التأزم إلى وضع أكثر تعقيدا عام 2017م، حيث تطورت الأحداث بشكل متسارع منذ إعلان السعودية والإمارات والبحرين ودول أخرى يوم 5 جوان من العام نفسه قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة، وتطبيق الحصار عليها بإغلاق كافة المنافذ الجوية والبرية والبحرية معها.

تفجرت الأزمة الخليجية يوم 23 ماي 2017م مع اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية، وبثت تصريحات ملفقة لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وصفتها الدوحة بالادعاءات الكاذبة¹.

ورغم إعلان قطر استعدادها للحوار مع جيرانها، ومسارة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح إلى احتواء الأزمة الخليجية عبر الوساطة، واصل المقاطعون حملتهم الإعلامية والسياسية ضد دولة قطر، مع وضع المزيد من الإجراءات التي فاقمت الأزمة وأخرجتها عن إطارها الخليجي².

في هذه الحالة استشعرت كل دول الخليج أن هناك خطرا وشيكاً يهدد مستقبل دولهم، ووضع مجلس التعاون في موقف حرج إذ كان طمع بعض دول الخليج كبير في أن تستطيع آليات المجلس حل مشاكل دولهم البينية منذ تأسيسه، فكان هناك خوف مستمر من أن تعجز هذه المؤسسة عن حل كل هذه الخلافات المتفاقمة.

بيد أن الشعور المتعاضم بالخطر لم يكن كافياً لتجاوز الخلافات بين دول المجلس، سواء الحدودية منها أو ذات الطابع السيادي. ولذا، كان التقدم في بناء منظمة تعاون وتنسيق خليجية بطيئاً ومحفوفاً بالعقبات. كما أن وجود المجلس لم يمنع اندلاع أزمات في العلاقات الثنائية، في أحيان، وأكثر من ثنائية، في أحيان أخرى.

اليوم، يبدو أن الطموحات الخليجية المعلقة على المجلس ومستقبله قد انتهت، أو أصبحت أكثر تواضعاً. المشكلة في الأزمة، التي لم تخف على الكويت وعمان، اللتين رفضتا الالتحاق بمعسكر القطيعة مع قطر، أنها شهدت إجراءات غير مسبقة في العلاقات بين دول الخليج، بل ولم يكن من الممكن تصورها قبل اندلاع الأزمة. لم تقتصر هذه الإجراءات على محاولة خنق قطر اقتصادياً وسياسياً، والقطيعة الكاملة مع شعبها، ولكنها تضمنت أيضاً خطأً إماراتية وسعودية للتدخل العسكري في قطر والتحكم بشؤونها الداخلية. وبالنظر إلى أن الكويت وعمان تحتفظان

¹ نواف التميمي، الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة، مجلة سياسات عربية، العدد 27 جوان 2017، ص. 8.

² أحمد عبد الوهاب، هكذا تنتهي أزمة قطر، موقع جريدة العربي، 2017/07/06، اطلع عليه 2018/03/08

بقدر متفاوت من الاستقلالية في سياساتهما الخارجية، فقد أثارت سابقة حصار قطر وتهديدها مخاوف واضحة في الكويت ومسقط من وقوعهما في أزمة مماثلة¹.

انعكست المخاوف الكويتية والعمانية على موقف كل منهما من الأزمة؛ فقد مال أغلب الرأي العام الكويتي والعُماني إلى جانب قطر، كما أظهرت الدولتان تعاطفهما مع الدوحة وعملت على تخفيف حدة الحصار المفروض عليها: قام وزير الخارجية العماني بزيارة تضامنية للدوحة؛ وفتحت عمان موانئها لسفن الشحن التجارية، التي تحمل بضائع لقطر، قبل افتتاح الأخيرة ميناء حمد، وعندما لم يكن ممكناً للسفن الكبيرة الرسو في الموانئ القطرية. وبذلك، حلت الموانئ العمانية محل ميناء جبل علي الإماراتي. وإلى جانب تضاعف حركة النقل الجوي بين قطر وعمان، شهدت حركة السياحة الكويتية والعمانية لقطر ارتفاعاً ملموساً، في مواجهة إجراءات الحظر التي فرضتها دول الحصار على زيارة مواطنيها لقطر. وحتى بعد مرور أكثر من ثلاثة شهور على اندلاع الأزمة، لم يخف أمير الكويت، في مؤتمره الصحافي مع الرئيس الأميركي بواشنطن 7 سبتمبر 2017م، استغرابه من الهجمة المفاجئة على قطر من قبل السعودية وحليفتيها الخليجتين، والمطالب التي تمس بالسيادة التي أعلنتها دول الحصار والقطيعة من قطر، وإشادته بعقلانية الموقف القطري².

بذلك، يبدو مجلس التعاون وكأنه ينقسم، وإن بصورة غير رسمية، إلى معسكرين: الأول يضم دول الحصار الثلاث؛ والثاني يضم قطر والكويت وعمان؛ وحتى تنقشع الأزمة، لم يعد من الممكن قيام المجلس بأي عمل فعال، أو إنجاز ولو خطوة إضافية واحدة على صعيد التنسيق والتضامن بين دوله، وحتى إن وجد حل ما للأزمة فقد يكون من خارج المجلس وبضغوط دولية.

فما يمكن الجزم به في أثر الأزمة على مجلس التعاون هو أنه أصبح "غير قادر على استيعاب هذا الخلاف المتنامي بين دول المنطقة في الرؤية السياسية، وعبرت فيه بعض الدول كالسعودية والإمارات عن تباين أيديولوجي واضح مع السياسة التي اتخذتها دولة قطر تجاه أهم الأحداث التي عاشها الوطن العربي في السنوات الأخيرة، وأهمها قضية الربيع العربي وأزمة الأنظمة مع شعوبها"³، فالأزمة الخليجية أبانت عن عمق البين بين الشركاء الخليجين إلى درجة قد يضحون من خلالها ببنائهم الفوق قومي.

¹ تقدير موقف، "تأثيرات الخليج على التوازنات الإقليمية"، مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ ياسر ذويب، حصار قطر .. أزمة أمة في مائة يوم، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2017/09/28، اطلع عليه: 2018/03/10.